

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة عشرة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس، ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد دورو - روميلوس كوستيا (رومانيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة التاسعة عشرة بعد الألف مؤتمر نزع السلاح.

سوف نواصل اليوم مناقشتنا المركزة والمنظمة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ووفقاً لجدول الجلسات، ستُكرّس هذه الفترة الصباحية أساساً للنظر في المسائل المتعلقة بالمخزونات. كما يُطلب إلى الوفود الإدلاء ببيانات ذات طابع عام وتتناول أيضاً معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتشمل قائمة المتكلمين لهذه الجلسة العامة كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا، والبرازيل. وأعطى الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر، السيد ستيفن رادميكر.

السيد رادميكر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، يسعدني الحضور ثانية إلى هذه القاعة لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. وعندما خاطبت هذه الهيئة قبل ثلاث سنوات، كان الموضوع الذي اخترته هو "التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتعددية الأطراف الفعالة". وشرحت مدى اقتناع الولايات المتحدة بأهمية تعددية الأطراف أكثر من أي وقت مضى، بعد أن أصبح انتشار أسلحة الدمار الشامل هو الخطر المحقق بحقبة ما بعد الحرب الباردة. ونظراً إلى الأهمية الجوهرية لتعددية الأطراف الفعالة في التصدي للتهديدات الراهنة، فقد أبرزت تصميم حكومة بلادي على تولى الزعامة الدولية اللازمة لكفالة عدم إخفاق تعددية الأطراف في الحالات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لأمنا. وأخيراً، حذرت من مغبة الخلط بين الزعامة المصممة لكفالة نجاح تعددية الأطراف في مثل هذه الحالات وبين ما يُسمى "الأحادية".

والشيء المؤسف هو أن التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين في الوقت الراهن لا تقل عما كانت عليه حينما خاطبتكم من ثلاث سنوات خلت. وسأتناول بعد قليل بعض هذه التحديات، لكن أود بدايةً التشديد على جانب مهم من تعددية الأطراف أغفل في العديد من المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن تعددية الأطراف الفعالة تبدأ من داخل البلد نفسه. واللبنة الأساسية للنجاح في مواجهة التحديات التي تفرضها أسلحة الدمار الشامل تتمثل في الجهود الوطنية المبدولة للسيطرة على مخاطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، ونُظم إيصال مثل هذه الأسلحة. إن المؤسسات المتعددة الأطراف والصكوك المتعددة الأطراف لا يمكن أن تشكل في حد ذاتهما بديلاً عن ممارسة الحكومات ذات السيادة لمسئولياتها المتعلقة بمنع انتشار هذه الأسلحة. ويمكن لهذه المؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف أن تضع المعايير، وتقديم المساعدة والتشجيع لمن يطلبون معاونتهم على الامتثال للمعايير، وأن تحدد التبعات التي تترتب على انتهاك هذه المعايير. بيد أن الدول ذات السيادة مسؤولة أيضاً عن وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ولديها القدرة، في أغلب الحالات، على القيام بذلك. إن الركون الأعمى إلى تعددية الأطراف لا ينبغي أن يُعتبر عذراً مقبولاً يبرر تقاعس الحكومات عن القيام بكل ما في وسعها داخل بلدانها للعمل على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ولهذه الأسباب، فإن واحدة من سمات نهج إدارة الرئيس بوش الشامل إزاء قضايا الانتشار، هي تشجيع الدول على ممارسة مسؤولياتها السيادية للعمل ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن الأمثلة الواضحة على هذا النهج برنامج العمل الذي اعتمد بدعم من الولايات المتحدة في ختام المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة

البيولوجية المعقود عام ٢٠٠٢. فاتفقت الدول الأطراف في معاهدة الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠٠٢ على التركيز خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ على الخطوات التي يمكن أن تتخذها كل حكومة على حدة في سبيل ممارسة مسؤوليتها السيادية على نحو أفضل لمنع تطوير أو انتشار الأسلحة البيولوجية، مفضلة ذلك على القيام باعتماد صك جديد متعدد الأطراف أو إنشاء مؤسسة جديدة متعددة الأطراف. وشملت تلك الخطوات عدة أمور مثل، تجريم تطوير أو استخدام الأسلحة البيولوجية من قبل مواطنيها أو فوق أراضيها، وتحسين التدابير الأمنية المطبقة على مسببات الأمراض، وتعزيز مدونات قواعد سلوك بالنسبة للعلماء.

ويتجلى هذا النهج أيضاً في دعمنا القوي لتطوير واعتماد خطة عمل ترمي إلى تعزيز التدابير الوطنية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وقد كان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٤٠، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٤، جهداً مباشراً بدرجة أكبر للتشجيع على ممارسة المسؤولية السيادية من أجل منع الانتشار. وبما أن القرار ١٥٤٠ يطلب من جميع الدول تجريم انتشار أسلحة الدمار الشامل واعتماد وتنفيذ ضوابط لمراقبة صادرات التكنولوجيات الحساسة ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، فإنه قد وضع حداً بذلك، وإلى الأبد، للجدل المتعلق بمدى ملاءمة مثل هذه الضوابط. ويتضح اليوم أن ضوابط المراقبة الفعالة للصادرات ليست مجرد سياسة جيدة فحسب، بل هي مطلوبة بحكم القانون من جميع الأعضاء في الأمم المتحدة.

واتساقاً مع القرار ١٥٤٠، يقوم ائتلاف يضم أكثر من ٧٠ بلداً، منها الولايات المتحدة، بالعمل من خلال المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار على اعتراض الشحنات ذات الصلة بالانتشار التي أفلتت من ضوابط مراقبة الصادرات. وغني عن القول إننا نعتقد أن هذه المبادرة هي مثال آخر على ممارسة المسؤولية السيادية، مع أنها عمل تقوم به حكومات ذات سيادة بالتنسيق فيما بينها.

وهذه الأنواع من التدابير جوهرية للنجاح في منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل، وقد تكون في غاية الأهمية لمنع الحكومات من تطوير مثل هذه الأسلحة بصورة تنتهك التزاماتها القانونية. وليست هذه التدابير كافية دائماً في حالة الحكومات التي عقدت العزم على احتياز مثل هذه الأسلحة. ففي مثل هذه الحالات، لا تستوجب تعددية الأطراف استخدام الآليات المتعددة الأطراف القائمة فحسب، بل تستوجب أيضاً أن تعمل هذه الآليات بالطريقة التي وضعت من أجلها بغية التصدي لخطر الانتشار.

وإيران هي خير مثال في هذا الصدد. ففي ٢٤ أيلول/سبتمبر من العام المنصرم، اعتمد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً ينص رسمياً على أن إيران لا تمثل لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات نظراً "لإخفاقاتها وانتهكاها المتعددة". واستند هذا القرار إلى تحقيق أجرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية استغرق ثلاث سنوات عن أنشطة إيران النووية غير المعلنة خلال السنوات الثمانية عشر الماضية.

وبسبب هذه النتيجة التي توصل إليها مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن نتيجة منفصلة أوردتها المجلس في نفس القرار مفادها أن برنامج إيران النووي يثير تساؤلات تدخل في نطاق اختصاص مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوصفه الهيئة الرئيسية المعنية بالسلم والأمن الدوليين، أُحيل ملف إيران إلى مجلس الأمن

في شباط/فبراير من هذا العام. وفي ٢٩ آذار/مارس اعتمد مجلس الأمن، بتوافق الآراء، بياناً رئاسياً يدعو إيران إلى تعليق أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، والتعاون بشكل تام مع التحقيقات الجارية التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والدخول في مفاوضات بحسن نية بشأن تدابير استعادة الثقة الدولية في نويا إيران النووية. وكان رد إيران على هذا البيان هو إعلانها بعد صدوره بأسبوعين أنها حققت نجاحاً أولياً في مجال تخصيب اليورانيوم وأنها تخطط للإسراع في توسيع أنشطة التخصيب. ولكيلا يُساء فهم هذا الرد، رفضت إيران أيضاً الطلبات المتكررة المتعلقة بالشفافية والتعاون.

وتنتظر الولايات المتحدة من مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بغية التصدي للخطر الذي يشكله برنامج إيران النووي غير المشروع على السلم والأمن الدوليين، وسوف يمثل عجز المجلس عن الاضطلاع بهذه المسؤولية انتكاسة لتعددية الأطراف الفعالة.

وليس من الضروري سرد القصة الطويلة لأنشطة إيران السرية التي سلطت عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية الضوء شيئاً فشيئاً، أو ذكر المجالات الكثيرة التي لم تتعاون فيها إيران تعاوناً كاملاً، حتى اليوم، مع تحقيقات الوكالة بشأن برنامج إيران النووي. ومع ذلك، أود إبداء بعض الملاحظات عن المبررات التي تسوقها إيران بشأن مواصلة قدرتها على تخصيب اليورانيوم.

فإيران تدعي أنها تواصل تخصيب اليورانيوم بسبب القيمة العالية التي تعلقها على استقلالها في مجال الطاقة؛ وتقول إنها لا ترغب في الاعتماد على موارد خارجية لتوفير الوقود لمفاعلات الطاقة النووية. وتنطوي هذه الحجة على عدة عيوب.

أولاً، لا تمتلك إيران في الوقت الراهن أي مفاعلات طاقة نووية عاملة. وتقوم روسيا ببناء مفاعل واحد في بوشهر، بيد أن إيران لا يجب أن تشعر بالقلق إزاء كيفية توفير الوقود لهذا المفاعل لأن روسيا وإيران وقعتا عقداً يلزم روسيا بتوفير وقود المفاعل لمدة ١٢ سنة تقريباً. كما عرضت روسيا توفير الوقود لمفاعل بوشهر طوال فترة عمله. ونصحت روسيا إيران بشدة بعدم السعي إلى تصنيع الوقود بنفسها لهذا المفاعل. وأوضحت روسيا أن قيام إيران بإنتاج الوقود لهذا المفاعل غير مجد من الناحية الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، حذرت روسيا إيران من أن ضمانات سلامة عمل المفاعل سوف تصبح باطلة إذا استخدمت إيران الوقود الخاص بها في المفاعل، ويعني ذلك أن روسيا لن تكون مسؤولة في حالة وقوع حادثة نووية.

وثانياً، وعلى النقيض من احتياطات إيران الكبيرة من النفط والغاز، فإنها لا تمتلك احتياطات كافية من اليورانيوم لدعم طموحاتها في مجال الطاقة النووية. ووفقاً للمعلومات التي قدمتها إيران إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام ٢٠٠٣، فإن احتياطيها المعروف من اليورانيوم سيوفر الوقود لأقل من سنة لبرنامج الطاقة النووية الذي تقول إنها تنوي إقامته، أي إنشاء سبعة مفاعلات كل منها بقوة ١٠٠٠ ميغاوات بحلول عام ٢٠٢٠. وحتى إذا أخذت في الاعتبار احتياطات إيران غير المؤكدة والمتوقعة من اليورانيوم - احتياطات لا تعدو كونها محتملة من الناحية الجيولوجية، ولم يُعثر عليها، واستناداً مرة أخرى إلى الأرقام التي قدمتها إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - فسوف يتوفر لديها وقود لمدة لا تزيد عن عشر سنوات لبرنامج الطاقة النووية الذي تنوي تنفيذه.

وثالثاً، وحتى إذا كان لدى إيران احتياطات كافية من اليورانيوم لدعم مثل هذا البرنامج، فإن الحسابات تشير إلى أن التكلفة التي تتحملها إيران لتصنيع الوقود محلياً سوف تفوق بكثير القيمة التي يمكن أن يُشترى بها وقود المفاعلات من الأسواق العالمية.

وأخيراً، إذا كانت إيران تشعر بقلق حقيقي إزاء استقلاليتها في مجال الطاقة لاستثمرت في زيادة قدرة مصافي النفط لمعالجة الضعف الحرج الذي تعاني منه حالياً في مجال الطاقة - أي اعتماد استهلاكها من البترين على استيراد نسبة ٤٠ في المائة من الخارج. وبدلاً من أن تستثمر إيران في وضع حد لتبعيتها الكبيرة والمتزايدة في مجال الطاقة حالياً، فإنها تستثمر حوالي بليون دولار أمريكي بغية تطوير قدرة على تخصيص اليورانيوم تحميها من تبعية قليلة نسبياً يمكن أن تنشأ في مجال الطاقة مستقبلاً. ولن يبدأ مفاعل بوشهر إنتاج الكهرباء قبل ١٨ شهراً على أقل تقدير، وسوف تمر سنوات عديدة قبل أن تتمكن إيران من إكمال أي مفاعل نووي إضافي.

وتبرز جميع هذه النقاط أن استثمار إيران في مجال التخصيب لا يستقيم مع منطق الاقتصاد: وبكل بساطة، فإن وجود دورة محلية للوقود النووي في إيران لن يساهم بشكل كبير في تحقيق استقلالها في مجال الطاقة.

وبالإضافة إلى إيران، هناك بالطبع حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهي قد انسحبت من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتتابع تخصيب وإعادة معالجة المواد الانشطارية، وأعلنت أنها أنتجت أسلحة نووية. وأثناء الجولة الرابعة من المحادثات السادسة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزامها بالتخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة، والرجوع في أقرب تاريخ إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضممانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتحتم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجنب اتخاذ خطوات تتعارض مع هدف البيان المشترك الذي صدر في نهاية الجولة الرابعة من المحادثات السادسة، بما في ذلك نقل أي مواد نووية، أو القيام بتجربة سلاح نووي أو صواريخ أو الاستمرار في معالجة البلوتونيوم. وينبغي أن تركز الجولة القادمة من المحادثات السادسة على الخطوات المطلوبة لإكمال التخلص، بصورة قابلة للتحقق ولا رجعة فيها، من الأسلحة النووية لكوريا الشمالية وبرامجها النووية القائمة.

وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، ظل مؤتمر نزع السلاح والهيئات التي سبقته في هذا المضمار المحفل التفاوضي الرئيسي المتعدد الأطراف للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالتصدي لأسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة الأخرى، ومنع الانتشار، وقضايا الأمن. وخلال ذلك الوقت، نجح مؤتمر نزع السلاح في إجراء مفاوضات بشأن عدد من المعاهدات المتعددة الأطراف كانت أبرزها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا المؤتمر يحتفظ بقدرته كأداة أساسية من أدوات المجتمع الدولي للعمل على إيجاد عالم أكثر سلامة وأمناً. ومن المؤسف أننا لم نشاهد سوى القليل من الدلائل على هذه الإمكانية خلال السنوات القليلة الماضية.

وعندما خاطبت هذا المؤتمر في المرة الأخيرة قبل ثلاث سنوات، أعربت عن الشعور بالأسف إزاء إخفاق مؤتمر نزع السلاح على مدى ست سنوات في الاتفاق على كيفية التصدي لأسلحة الدمار الشامل، أو أي أخطار أخرى تتعلق بهذه المسألة. وبإمكاني اليوم أن أكرر نفس الكلمات ولا يلزمي سوى استبدال عبارة "ست سنوات" بعبارة "ست سنوات".

ولا تزال المشكلة الأساسية القائمة اليوم هي ذات المشكلة التي كانت موجودة عندما خاطبتكم هنا في المرة الأخيرة. وقد سمحت هذه الهيئة لنفسها بالبقاء في حالة جمود طوال العقد الماضي بسبب عدم التوصل إلى توافق آراء بشأن وضع خطة عمل، وبالتالي تحولت غالبية جلسات المؤتمر إلى ممارسة خطابية بلا معنى تقريباً.

وهناك سببان لهذا المأزق. أولاً، لقد نشأ هنا تساهل مفرط إزاء أخذ الرهائن. فمنذ سنوات، تؤخذ مقترحات قيمة ولا يعترض عليها أحد رهينة في أيدي دعاة أفكار أقل قيمة ولا تحتاج إلى توافق في الآراء. فأخذ الرهائن ترسخ هنا بحيث لا توجه غالبية الشكاوى ضد آخذي الرهائن بل ضد من يرفضون "افتداء" الرهائن بقبولهم مقترحات لا تؤيدها حكوماتهم. وثانياً، هناك عدد كبير من الأعضاء لا يزال متمسكاً بجدول أعمال عتيق وغير واقعي يعود إلى زمن الحرب الباردة.

وبالتالي، كيف يتسنى لهذا المؤتمر السير إلى الأمام؟ ولا شك أن الوقت قد حان لتعترف الوفود أخيراً بأن نهج الصفقة الشاملة لن ينجح على الإطلاق في وضع برنامج عمل. وعلى مدى عقد من الزمن تقريباً، قامت جهات حسنة النوايا هي دول أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، ومجموعات من الأعضاء، وممثلون أفراد يعملون بصفتهم الشخصية، بوضع مجموعة من هذه الصفقات مثل، الوثيقة CD/1624 المعروفة باسم مقترح أموريم؛ والوثيقة CD/1693/Rev.1 المعروفة بمقترح السفراء الخمسة؛ والوثيقة CD/1757 التي عُمت أثناء رئاسة بيرو قبيل انتهاء دورة العام السابق. وقد ركزت جميعها على نفس مجموعة القضايا، ولم ير وفد بلادي أي دليل على أن استمرار البحث عن صفقة شاملة قد يحالفه التوفيق هذا العام.

وتعتقد حكومة بلادي أن السبيل الوحيد الممكن لإحراز تقدم هو أن يركز مؤتمر نزع السلاح جهوده على الموضوع الوحيد الذي قد تتمكن من اتخاذ إجراء بشأنه. وذلك الموضوع هو بطبيعة الحال الوحيد الذي حظي بدعم كبير في الجمعية العامة، وحظي دائماً بالأولوية الأساسية في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف وجدول أعمال عدم الانتشار. كما أنه البند الوحيد في جدول الأعمال الذي وجد الدعم من جميع أعضاء هذا المؤتمر، ألا وهو معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتقوم الولايات المتحدة اليوم بعرض النص المتعلق بمشروع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومشروع ولاية التفاوض بشأن هذه المعاهدة، وورقة تتضمن ملخص رأي الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المعاهدة. ويطلب وفد بلادي تعميم هذه النصوص بوصفها وثائق رسمية من وثائق المؤتمر. ويتضمن نص المعاهدة الذي نقدمه الأحكام الجوهرية التي يمكن أن ترد في معاهدة ناجحة وملزمة قانوناً لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويغطي مشروع المعاهدة الذي وضعناه نطاقاً واضحاً؛ فهو يحظر، بعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ، إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو المتفجرات النووية الأخرى. وهذا هو الهدف الأساسي الذي ينبغي أن تحققه اتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ومشروع المعاهدة الذي وضعناه يحدد بوضوح المواد الانشطارية وما يتصل بها من أساليب إنتاج، وذلك بطريقة تتسق مع الممارسات الراسخة والأفكار السابقة بشأن هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، لن تحظر معاهدة منع إنتاج المواد الانشطارية إنتاج مواد انشطارية لأغراض غير تفجيرية مثل محركات الدفع البحري. كما لن يتأثر

المخزون الموجود من المواد الانشطارية. ويجدد مشروعنا أيضاً الآليات المطلوبة للمعاهدة. ويشتمل على كل ما يتعلق ببدء نفاذ المعاهدة، وحل التراعات، والتنفيذ، والتوقيع، والانضمام.

واتساقاً مع استنتاجاتنا التي قدمها السفير ساندرز للمؤتمر في تموز/يوليه ٢٠٠٤ فيما يتعلق بإمكانية التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لا يتضمن النص الذي وضعناه أحكاماً تتعلق بإمكانية التحقق. ولا يعني ذلك أنه لن يتم التحقق من الامتثال للمعاهدة، بل يعني بالأحرى أن المسؤولية الأساسية عن التحقق تقع على عاتق الأطراف باستخدام ما لديهم من وسائل وأساليب وطنية - أو بمعنى آخر، أن يرصد الأطراف الامتثال من خلال ممارسة المسؤوليات السيادية.

إن مشروع هذه المعاهدة هو الطريق نحو المستقبل بالنسبة لهذه الهيئة وبالنسبة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ويتطلع وفد بلادنا إلى القيام فوراً أو على طاولة المفاوضات بشرح النص المقترح. وعليه، نقترح أن تقوم لجنة مخصصة، أو حتى هذه الجلسة العامة، بالشروع فوراً في مناقشة النص الذي قدمناه، بغرض الموافقة على نص يجري التوقيع عليه في نهاية دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام.

وأنا أعلم أن أصحاب الرؤى التقليدية هنا سوف يقولون إنه لا يُعقل إحراز تقدم بشأن أحد البنود المقترحة في جدول الأعمال من دون أن يتزامن ذلك مع تحريك البنود المقترحة الأخرى. وكما ذكرت آنفاً، فقد أصبح أخذ الرهائن سمة راسخة هنا. وليس من المدهش أن تستخدم الوفود أدوات إجرائية مثل أخذ الرهائن بغية تمرير أفكارها المحببة، إنما المدهش هو التساهل إزاء أخذ الرهائن الذي يحدث هنا منذ عقد تقريباً.

إن حكومة بلادي، كما تعلم جميع الوفود، لديها فكرتها المحببة الخاصة بها. فقد طلبنا من مؤتمر نزع السلاح قبل عامين إجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة تحظر بيع أو تصدير الألغام الأرضية الدائمة. وعلمت من مصادر موثوقة أن علينا القيام ببعض العمل إذا أردنا تحقيق توافق آراء بغية الشروع في هذه المفاوضات. وإذا لم نكن على استعداد للقيام بالعمل الشاق المتمثل في إقناع الآخرين بمزايا فكرتنا، فبإمكاننا تبني النهج الذي يستخدمه الآخرون هنا وهو التهديد بإعاقة كافة أشكال العمل إلى أن تتم الموافقة على فكرتنا. وأتوقع، إذا قمنا بمثل هذا العمل، أن نتعرض لانتقادات واسعة مفادها أننا نعوق إحراز التقدم. والأمر الذي لا أفهمه ووجدت صعوبة كبيرة في شرحه في واشنطنون المؤيدي فكرتنا المتعلقة بالألغام الأرضية، هو لماذا يُستنكر استخدامنا لهذا النوع من السلوك، بيد أنه لا يُستنكر عندما يستخدمه الآخرون. كما وجدت صعوبة أكبر في شرح لماذا يبدو أن العديد من الوفود هنا تلقي اللوم أساساً، بشأن الجمود الذي يعانيه مؤتمر نزع السلاح، على من يرفضون مطاوعة الآخرين على أخذ الرهائن.

ويعتقد وفد بلادي أن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يواصل مناقشة قضايا أخرى، تسمى "تقليدية"، أثناء سير المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن ندعم أيضاً مناقشة ما يسمى "قضايا جديدة"، بهدف تحديد القضايا التي قد تكون جاهزة للنظر فيها بجدية أكبر. والولايات المتحدة على استعداد دائم للنظر في المقترحات المُعدة لمحاكمة التحديات الجديدة في مجال الأمن. بما تستحقه من الجدية. ومع ذلك، لا يرى وفد بلادي وجود ضرورة في الوقت الراهن لإجراء مفاوضات حول اتفاقات جديدة متعددة الأطراف بشأن نزع الأسلحة النووية أو الفضاء الخارجي أو الضمانات الأمنية السلبية. فمثل هذه المفاوضات ليست عديمة الجدوى فحسب، بل

نعتقد أن هذه الهيئة لا تستطيع وبكل بساطة، بعد تسع سنوات من الجمود، أن تتعامل بعمق في الوقت الراهن مع أكثر من قضية.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن عام ٢٠٠٦ يعتبر حاسماً بالنسبة لاستمرار وجود مؤتمر نزع السلاح كمحفل تفاوضي دولي هادف. فالجمود الطويل الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح أثار تساؤلات لدى العديد من البلدان بشأن قابلية بقاء هذا المحفل. ونتيجة لذلك، ومنذ عقد التسعينات، سحبت غالبية الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وفودها المخصصة للمؤتمر لأن حكومات هذه الدول حولت أولوياتها ومواردها إلى مواضع أكثر فائدة.

وعلى الرغم مما فعلته حكومات أخرى، جدّد الرئيس بوش الأسبوع الماضي التزام أمريكا بمؤتمر نزع السلاح بتعيين سفير أمريكي جديد لدى المؤتمر. فالسيدة كرستينا روكا، المساعدة السابقة لوزيرة الخارجية لشؤون جنوب آسيا، هي بديل ذو مؤهلات عالية للسفير جاكبي ساندرز. وقد عُينت هنا على أمل أن الوقت قد حان لإحراز تقدم بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والأولويات الأخرى للولايات المتحدة. وأحث جميع الوفود على العمل معنا لكفالة ألا تكون آخر سفير للولايات المتحدة لدى مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، السيد ستيفن رادميكر، على البيان الذي أدلى به. وأعطى الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا السيد يوهان كيلرمان.

السيد كيلرمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعتقد أننا استمعنا توالياً لبيان في غاية الأهمية، وربما يكون الأهم خلال السنوات الثلاث أو الأربع أو الخمس أو الست الماضية. ويبدو لي أن من الأنسب أن تعطي الكلمة للوفود التي ترغب في التعليق على هذا البيان، لأنني أرى أن قائمة المتكلمين هي إلى حد ما مواصلة للنقاش العام الذي بدأناه منذ يوم الثلاثاء الماضي. وأنا أؤيد أن تسمحو بتقديم تعليقات على هذه المداخلة الهامة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً. لقد استمعنا لهذا المقترح، وأرى أن نواصل المناقشة بالاستماع إلى الوفود التي تود أخذ الكلمة. ونرجو إشعارنا برغبتكم في أخذ الكلمة وسوف نعطي الفرصة على هذا الأساس. وأود استرعاء انتباهكم إلى أن القائمة تضم أصلاً ثلاثة متكلمين، وعليه نود أن نستميحهم عذراً في الموافقة على السماح لمكلمين آخرين بأخذ الكلمة بدلاً عنهم، إذا أردنا التركيز على البيان الذي استمعنا إليه للتو. وقد تكرم وفد جنوب أفريقيا بالموافقة على ذلك. وأشكر نيجيريا على موافقتها أيضاً. سفير البرازيل؟ شكراً. وهل هناك متكلمون يرغبون في أخذ الكلمة للتعليق على البيان الذي استمعنا إليه؟

وسوف نواصل مع ممثل الهند، السفير جاينانت براساد.

السيد براساد (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، أود التذكير بالبيان الذي أدليت به بالأمس وتناولت فيه نهج الهند الأساسي إزاء قضية حظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو في متفجرات أخرى. وأثناء النقاش الذي جرى خلال الأيام الثلاثة الماضية، قدمت إلى المؤتمر العديد من المقترحات بغية إحراز تقدم في عملنا بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقامت الولايات المتحدة للتو

بتقديم مبادرتها. ونأمل أن يساعدنا إجراء المزيد من المناقشات بشأن هذه الأفكار والمقترحات على التحرك بصورة جماعية نحو الوصول إلى توافق في الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة، السفير جون دونكان.

السيد دونكان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مساعد الوزير رادميكر على الاستعراض الهام الذي قدمه وأوافق بصفة خاصة على ما قاله عن أهمية الدبلوماسية المتعددة الأطراف والمحافل المتعددة الأطراف في معالجة المشاكل التي تواجه العالم، وهما بالتأكيد الأكثر فعالية من حيث التكلفة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية لمواجهة هذه التحديات.

وكما تعلمون، فإن المملكة المتحدة تعلق أهمية كبيرة منذ وقت طويل على الشروع فوراً في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومع إيلاء الاعتبار لهذا الموقف الذي أئخذ منذ أمد بعيد، أرحب بمبادرة الولايات المتحدة المتمثلة بتقديم مشروع معاهدة للتفاوض بشأنه، كما أرحب بمقترح التفويض بإجراء المناقشات الذي قُدم مع مشروع المعاهدة. وتعتقد المملكة المتحدة أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة المنطقية التالية باتجاه نزع السلاح. وينبغي أن نغتتم هذه الفرصة السانحة بغية المضي قدماً نحو إجراء المفاوضات.

وقد ذكّر وزير الدولة البريطاني الدكتور هاوولز أثناء زيارته إلى جنيف مؤخراً بالأحداث التي تقع في العالم وتؤثر على ما يجري داخل هذه القاعة ويجب التعامل معها كمسألة ملحة. ورحب بجميع المناقشات والمقترحات، وأنا أكرر ذلك الآن. كما أوضح صعوبة التوفيق بين العديد من المواقف المتباينة التي اعتمدها البلدان الممثلة هنا وصعوبة التوصل إلى اتفاق بين عشية وضحاها. وقال إن نهج الصفقة الشاملة للتعامل مع القضايا لم ينجح، مثلما أشار السيد رادميكر. وأنا أكرر ذلك.

ولا ينبغي أن نلتمس الأعذار للتنصل من مسؤولية إجراء المفاوضات بشأن وضع صك دولي يرغب فيه العالم ويحتاج إليه. إن الولاية المقترحة، التي اطلعنا عليها للتو ولا يمكننا التعليق على تفاصيلها، لا يبدو أنها تفرض شيئاً أو تستبعد آخر، وهي تستوفي بذلك مطلبنا المتعلق بإجراء مفاوضات دون شروط مسبقة. ولا ينبغي أن يجد أي بلد حرجاً في الموافقة عليها. ونعتقد أن جميع القضايا يمكن أن تُناقش وتوجد لها الحلول في إطار المفاوضات.

ومراعاة لهذه الأفكار، أحث زملائي على إجراء مناقشات هادفة وصرف النظر عن المعوقات التي منعنا حتى الآن من الشروع في إجراء هذه المناقشات، وعلى اغتنام هذه الفرصة السانحة لتمكين هذه الهيئة من إنجاز العمل الذي شكّلت لأجله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير دونكان على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية، السيد حميد إسلاميزاد.

السيد إسلاميزاد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلادي الكلمة أثناء فترة رئاستكم، أهنتكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح وعلى توجيهكم التمييز لمداولاتنا بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وكنت أنوي طلب أخذ الكلمة في مرحلة متأخرة من هذا اليوم. بيد أنني طلبت أخذ الكلمة الآن استجابة لدعوتكم بشأن التعليق على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة.

إن البيان الذي أدلى به السيد رادميكر اليوم يذكرني بمشاركته الأخيرة في مؤتمر نزع السلاح في نهاية كانون الثاني/يناير - مطلع شباط/فبراير من عام ٢٠٠٣، عندما تناول في بيانه، المتعلق برؤية أمريكا لتعددية الأطراف، أسلحة الدمار الشامل العراقية وصلتها بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وبعد ذلك بأسبوعين قال وزير الخارجية بول كلاماً مماثلاً أمام مجلس الأمن، ثم أقدمت القوات الأمريكية بعد شهرين على غزو العراق. وفي وقت لاحق، قالت المؤسسات الأمريكية نفسها إنها لم تعثر في العراق على أسلحة دمار شامل أو معسكرات لتنظيم القاعدة.

وقد أدى الأسلوب الأمريكي في استباق المجتمع الدولي في التعامل مع القضايا إلى انسحاب دولة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى الوضع الراهن في العراق.

وتناول السيد رادميكر في البيان الذي أدلى به اليوم عن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قضية إيران المعروضة في فيينا. ولا أحد لهذه القضية صلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وآمل ألا تكون نذيراً لتكرار تجربة الأسلوب الأمريكي السابقة في التعامل مع القضايا قبل المجتمع الدولي.

وأود تحذير الوفود الأخرى من أخذ الكلمات على أنها حقائق.

وفيما يتعلق بمسألة إيران، أود التذكير بأن مجرد تأكيد الوكالة في تقريرها عدم حدوث تحويل أي مواد بغية استخدامها في أغراض محظورة، هو شاهد في حد ذاته على سلامة نوايانا. ويمكن إيجاد حلول في إطار الوكالة للقضايا المتبقية أيضاً، إذا وجدت نوايا سلمية في عقول الآخرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إسلاميزاد ممثل جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا الموقر، سعادة السفير يوهانز لاندمان.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): لا أستطيع صياغة بيان على نفس القدر من الإتيقان كما فعل صديقي العزيز من المملكة المتحدة، لكنني مكلف بالتعبير نيابة عن سلطات بلادي عن تقدير حقيقة أن الولايات المتحدة أكدت من جديد، بعد صمت طويل، التزامها بهذه الهيئة، وتبين ذلك إلى حد ما في أمرين أولهما تعيين سفير جديد لها لدى هذه الهيئة، وهو شيء مهم، وثانيهما أنها قدمت لنا - وذلك أمر نرحب به كثيراً -

نص معاهدة توضيحي وتفويض توضيحي وهما بالتأكيد أداتان مفيدتان إلى حد كبير من أجل التركيز على هذا الموضوع الهام للغاية، كما ذكر الكثيرون مراراً.

وبعد المرور بشكل سريع على النص المعروض والاستماع جيداً إلى ما ذكره ممثل الولايات المتحدة الموقر، أوافق على أن هذا المقترح والإطار التفاوضي الذي سَيُتناول فيه سيمكنانا بالتأكيد من تقديم وعرض مقترحات وشواغل أخرى نعلم أنها موجودة. ومن الواضح طبعاً عدم اقتناع الجميع مقدماً بضرورة الاستبعاد التام لمسألة التحقق، وبالتالي سيكون لزاماً علينا مناقشة هذه المسألة ونحن قادرون على القيام بذلك. وعليه، فإن كل ذلك يتسم بقدر كبير من الإيجابية، وآمل حقاً أن تتمكن من الاطلاع على هذين النصين بصورة جادة - ويمكن أن نبدأ ذلك على وجه الخصوص أثناء هذه الفترة التي تركز على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية - ونستطيع بالتأكيد التوصل إلى اتفاق بشأن ولاية تجعل هذه الهيئة تعمل من جديد.

وثمة ملاحظة أخيرة، ومع أنني لا أرغب الدخول في أي نوع من الجدال، لكنني استمعت، ولا يسعنا بالتأكيد سوى الاستماع، إلى آراء قوية للغاية بشأن الربط بين القضايا، الذي تُرجم هنا إلى عبارة أخذ الرهائن. وقد نوافق على هذا الموقف، بيد أنني لا أوافق على المفهوم، لأن الإصرار في الممارسة العملية على عدم مناقشة أي شيء سوى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هو نفس الإصرار على طرح مواضيع متعددة على طاولة النقاش. وعلى أية حال، أحطت علماً بحجة عملية، وهي أن بإمكان المرء أن يتفهم، بعد ٩ أو ١٠ سنوات من الجمود، الشكوك التي تُثار بشأن قدرة هذه الهيئة على التعامل في آن واحد مع قضايا مختلفة ومعقدة، الأمر الذي لا يستبعد على أقل تقدير إمكانية معالجة هذه القضايا والتعامل معها بصورة متتالية.

لكنني أود مرة أخرى أن أختتم حديثي بتناول أهمية هذه المبادرة الأمريكية والجوانب المفيدة التي تضمنتها بغية المضي بنا إلى الأمام وإعادة الحياة لهذه الهيئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الموقر، سعادة السفير دونغ - هي شانغ.

السيد شانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد بلادي عن تقديره للعرض الذي قدمه السيد رادميكر عن سياسة الولايات المتحدة إزاء القضايا العالمية والأمن العالمي ونزع السلاح. كما يعرب وفد بلادي أيضاً عن تقديره لمبادرة الولايات المتحدة المتمثلة في تقديم مشروع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويود وفد بلادي تفسير ذلك على أنه حسن نية من جانب الولايات المتحدة من أجل إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ومع ذلك، ومن المنظور المنهجي، هناك بعض الشعور بالقلق مبعثه ما إذا كان من المناسب أو غير المناسب المبادرة بتقديم مشروع معاهدة في الوقت الذي لم نتوصل فيه بعد إلى التوفيق بين أفكارنا بشأن القضايا الهامة، لا سيما في الوقت الذي نعكف فيه على إجراء مناقشات بشأن قضايا محددة أو إجراء مناقشات متناسقة تحت القيادة المشتركة للرؤساء الستة. لقد اتفق الرؤساء الستة هذا العام على مناقشة القضايا الهامة. وعندما نتوصل إلى التوفيق بين أفكارنا، لا أعتقد أن الأمر سيختلف كثيراً عند ترجمة هذا التوافق إلى معاهدة. وأود

الموافقة على مبادرة الولايات المتحدة بوصفها بادرة طيبة لدفع المناقشات إلى الأمام وحتى لتعزيز مناقشاتنا المتعلقة بالمواضيع المركزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة لسفيرة أستراليا الموقرة، السيدة كارولين ميلار.

السيدة ميلار (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد أخذت الكلمة للتعليق على بيان الولايات المتحدة الذي قُدم قبل لحظات. وكما تعلمون، فإن أستراليا تدعم منذ وقت طويل الهدف الذي ترمي إليه معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ولهذا السبب نرحب أشد الترحيب بقرار الولايات المتحدة اليوم بتقديم مشروع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

والحقيقة أن هذا النص يختلف عن النص الذي كان يمكن أن نقدمه نحن. وتعتقد أستراليا، شأنها شأن غالبية الوفود في هذه القاعة، أن أي معاهدة فعالة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تتضمن تدابير ملائمة للتحقق من امتثال الدول لالتزاماتها. بيد أن أستراليا تشاطر الولايات المتحدة الرأي بأن أولوية مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تكون التفاوض بشأن معاهدة تضمن التزام الدول الأطراف بوقف إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية.

ومثلما اقترحنا في يوم الثلاثاء، يمكن ترك تدابير التحقق من الامتثال وتناولها في المفاوضات اللاحقة التي يغلب عليها الطابع التقني. وقد اتضحت فعالية هذا النهج بنجاح كبير في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشمل الالتزامات الأساسية للدول الأطراف، مع وضع نظام التحقق في إطار اتفاقات ثانوية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونرحب بالروح البناءة التي قدمت بها الولايات المتحدة هذا النص. ومع أن النص لا يتضمن أحكاماً تتعلق بالتحقق أو بعض الأحكام الأخرى المحببة بالطبع بالنسبة لبعض الوفود في هذه القاعة، فإن المجال مفتوح بالتأكيد أمام الوفود للقيام أثناء المفاوضات بإثارة أي قضايا تهمها. ولهذا السبب، نؤكد دعمنا القوي للبدء، دون تأخير أو شروط مسبقة، في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة أستراليا على البيان الذي أدلت به، وأعطي الكلمة لممثل إيطاليا الموقر، سعادة السفير كارلو تريزا.

السيد تريزا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمع وفد بلادي باهتمام إلى بيان الولايات المتحدة. ونعرب عن تقديرنا لهذه المبادرة الجريئة وغير المسبوقة، حسبما أذكر، والمتمثلة في تقديم مشروع معاهدة بشأن قضية تتعلق بتزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار، أي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي أولوية بالنسبة لبلدي. ويتعين علينا أن ندرس بعناية نص مشروع المعاهدة ومشروع التفويض وأن نأمل في أن يسهما في إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى نهج التفاوض. ونعتقد أن مبادرة الولايات المتحدة هي إضافة قيمة إلى مناقشاتنا الحالية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان الموقر، سعادة السفير يوشيكوي ماين.

السيد ماين (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للسيد رادميكر على قيامه بتوضيح موقف الولايات المتحدة إزاء قضايا مهمة، لا سيما تعددية الأطراف، وأهمية مؤتمر نزع السلاح ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي نعلق عليها أهمية كبيرة. وبناء على ما استمعت إليه، أعتقد أن توضيحه تضمن عناصر إيجابية.

وفيما يتعلق بمحتوى المشروع المقترح، نود بالتأكيد دراسته بعناية شديدة. ولكن ينبغي ألا أؤدي أي تعليق سريع في هذه اللحظة. غير أنني أمل أن يؤدي المقترح إلى حفز البلدان الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بطريقة بناءة. وآمل أن يبدأ، بأسرع ما يمكن، إجراء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج الأسلحة الانشطارية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير اليابان على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا الموقر، سعادة السفير جيراردو بوغالو أوتوني.

السيد بوغالو أوتوني (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود فقط أن أؤكد مجدداً ما ذكرته يوم الثلاثاء، أي قبل يومين فقط في هذه القاعة، وأعتقد أن ما قلته يتسم بأهمية خاصة الآن في ضوء المقترح المقدم من الولايات المتحدة. وأود أن أبرز بصفة خاصة الحاجة إلى التغلب على مفهوم الربط بين القضايا، الذي أعتقد أنه السبب الواضح لعدم فعالية هذا المؤتمر، وأن نفعل ذلك على وجه الاستعجال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إسبانيا، سعادة السفير بوغالو أوتوني، وأعطي الكلمة لممثل فرنسا الموقر، سعادة السفير فرانسوا ريفاسو.

السيد ريفاسو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد أكد رئيس الجمهورية الفرنسية في البيان الذي أدلى به في إيل لونغ في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ رغبة بلادي في أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في إجراء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأُتيحت لي فرصة أول أمس لعرض نهج فرنسا إزاء هذه المسألة هنا.

إنه لشيء طيب أن الوفد الأمريكي اختار الحضور إلى هنا ليعرض علينا بطريقة مفصلة ومحددة موقفه الوطني إزاء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وتقديم مثال على ذلك. وهذه مرحلة جديدة من عملية إحياء المؤتمر التي بدأتها أنت، يا سيادة الرئيس، والرؤساء الخمسة الآخرين هذا العام، وأود الإشادة بكم مرة أخرى على ذلك. ونأمل أن تكون هذه المبادرة مساهمة مفيدة في الحوار الدائر في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وسوف يهتم وفد بلادي أيضاً بإجراء المزيد من المناقشات المتعمقة بشأن مختلف مواقفنا الوطنية.

لقد كنت، على ما أذكر، القائم بالأعمال هنا مع جان - ميشيل ديباكس في عام ١٩٩٨ عندما تمخضت الجهود المشتركة التي بذلتها أستراليا وفرنسا عن إنشاء لجنة مخصصة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وبذات الروح التي أبدتها الوفد الأسترالي للتو، نحن على استعداد اليوم، مثلما كنا في الماضي، للشروع في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية دون المزيد من التأخير. ونأمل اقتراب هذه اللحظة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير فرنسا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان الموقر، سعادة السفير مسعود خان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للبيان الذي أدلى به مساعد الوزير ستيفان رادميكر بشأن وضع معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية، وللمبادرة الهامة التي اتخذتها الولايات المتحدة. ونشيد بالولايات المتحدة على تجديد التزامها بتعددية الأطراف.

إن مقترح الولايات المتحدة يتضمن العديد من العناصر الهامة لكنه يستبعد أيضاً بعض العناصر الهامة بالنسبة لوفد بلادي وبالنسبة إلى العديد من الوفود الأخرى. ومع ذلك، فهي مبادرة هامة وتتناول أحد الشواغل المتعلقة بالجمود الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح.

وسوف نجري، أثناء المضي قدماً في هذا المضمار، مشاورات مع وفد الولايات المتحدة هنا في جنيف ومشاورات في واشنطن وإسلام أباد. وأعتقد أن القصد من نهج الولايات المتحدة أو محتوى النص المقدم لا يتمثل في دعم مفهوم أن النص "يُقبل أو يُرفض برمته". ونفهم أن الولايات المتحدة على استعداد لإشراك وفود أخرى والتفاوض معها بحسن نية من أجل الوصول إلى توافق في الآراء.

إن لباكستان موقفاً معروفاً بصورة جيدة فيما يتعلق بالربط بين القضايا، والمخزونات الموجودة والتحقق، وقد شرح وفد بلادي هذا الموقف في البيان الذي أدلىنا به هنا أمام مؤتمر نزع السلاح في ١٦ أيار/مايو. ولا نعيد التأكيد على تلك المواقف حتى لا نقحم هذه الجلسة لمؤتمر نزع السلاح في جدال.

ونشيد بالولايات المتحدة على المبادرة التي قدمتها. وسوف نحيل النص إلى إسلام أباد، وكذلك البيان الهام الذي أدلى به السيد رادميكر ونص معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الذي عممه وفد الولايات المتحدة.

وسوف يحظى مقترح الولايات المتحدة بأقصى درجات الاهتمام في إسلام أباد، وذلك ما يستحقه. وإذا كان هذا المقترح سيساعد على وضع حد لمأزق مؤتمر نزع السلاح، فسوف نساهم بفعالية في هذه العملية. ونود على وجه الخصوص أن تشارك الولايات المتحدة في القضايا التي تحظى بتوافق آراء كبير من أجل وضع معاهدة يمكن التحقق منها بفعالية وعلى نطاق دولي. ونعتقد أن بالإمكان إثارة جميع القضايا فور الشروع في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن الإنصاف الافتراض والقول إننا بحاجة إلى المزيد من الوقت لاستيعاب وفهم البيان الهام الذي أدلى به السيد رادميكر اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير باكستان على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة لممثل ألمانيا الموقر، سعادة السفير بيرنهارد براساك.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، شكراً جزيلاً على سماحكم بإجراء هذا الحوار المركز لتقديم تعليقات فورية. وتود ألمانيا أيضاً الإشادة بالمبادرة المقدمة من الولايات المتحدة. ولا يمكن بطبيعة الحال أن أدخل في التفاصيل لأنني استلمت النص قبل دقائق معدودة، لكن ألمانيا ترى أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سوف توقف إنتاج أخطر المواد الانشطارية النووية، أي التي تستخدم في أغراض التفجيرات النووية. وستكون الخطوة المنطقية التالية هي وقف إنتاج المواد الانشطارية المصممة لإنتاج الأسلحة النووية، مثلما ذكر أحد الوفود الأخرى، وبالنسبة لألمانيا، تتضمن هذه العملية التدريجية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب بالتأكيد النظر إليها في هذا السياق.

ومن جهة أخرى، ذكر أيضاً أن المجتمع الدولي معرض لخطر الإرهاب النووي، مثلما قلت من قبل، وكما يقال في كثير من الأحيان، ونحن نوافق على ذلك في البيئة السائدة عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ويقول البعض إن ذلك هو الخطر الذي يواجهه القرن الحادي والعشرين، ولذا فإن أحد معايير ما نفعله في هذا الصدد يرتبط بمدى المساعدة التي تقدمها المعاهدة في مجال التصدي لهذه التهديدات. ومن وجهة نظر ألمانيا، من المهم للغاية تأمين المخزون من المواد الانشطارية على نطاق العالم وإيجاد توازن موثوق فيما يتعلق بهذه المواد وحصرها بطريقة أفضل. وسوف تسعى ألمانيا بطبيعة الحال إلى تحقيق ذلك في إطار المفاوضات المقبلة التي نأمل أن تبدأ. وفي هذا الصدد، من المعروف أن ألمانيا تدعو، مع الاتحاد الأوروبي، إلى الشروع فوراً في المفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية دون شروط مسبقة - ودون شروط مسبقة أيضاً بالنسبة لما يجب التفاوض بشأنه أو بالنسبة للنتائج المتوقعة والمرغوبة.

ونشعر أيضاً بالسعادة إزاء بعض عناصر المرونة التي أُبدت بالنسبة للولاية نفسها، وبالنسبة أيضاً للمشروع المقترح الذي قدم اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير ألمانيا على البيان الذي أدلى به، وأعطي الكلمة الآن لممثل فتروبيلا، السيد إبارا مارتينيز.

السيد إبارا مارتينيز (فتروبيلا) (تكلم بالإسبانية): سيادة الرئيس، بما أن وفد بلادي يأخذ الكلمة للمرة الأولى أثناء فترة رئاستكم، أود أن أهنئكم على الطريقة التي اتبعتها لإدارة مناقشاتنا وأؤكد دعم وفد بلادي لكم.

ونود الترحيب بالمبادرة المقدمة من الولايات المتحدة وأؤكد لوفدها ولجميع الوفود الموجودة أن هذا المقترح، أي مشروع التفويض ومشروع المعاهدة على السواء، سوف يُحال إلى كراكاس للنظر فيه على النحو الواجب.

ويود وفد بلادي تناول مبدئين من مبادئ السياسة الخارجية لحكومة بلادي بشأن المسائل التي نعكف على مناقشتها وفي ضوء ما استمعنا إليه في هذه القاعة. ونشدد في المقام الأول على حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وثانياً، يجب أن يعالج برنامج العمل، إذا اعتمده مؤتمر نزع السلاح، شواغل جميع البلدان الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل فترويل السيد مارتينيز على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لممثل شيلي، السيد كاميلو ساهويزا.

السيد ساهويزا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إنني آخذ الكلمة للتعبير عن تقدير وفد شيلي للمبادرة التي قدمها لنا مساعد الوزير لشؤون نزع السلاح والأمن الدولي في الولايات المتحدة. لقد أعربنا عن موقف بلادنا، بروح تتسم تقليدياً بالمرونة، لكي نحث هذه الهيئة على الشروع في أسرع وقت ممكن في إجراء المفاوضات الجوهرية. وفي هذا الصدد، فإن المقترح الذي قدمته لنا الولايات المتحدة للتو يتفق مع الهدف الذي ترمي إليه هذه المناقشة المنظمة. وهذا النوع من المقترحات هو الذي نأمل تشجيعه في هذه القاعة.

لقد تأثرنا على نحو إيجابي بإعادة تأكيد ممثل الولايات المتحدة لثلاثة مفاهيم نعتبرها جوهرية: الالتزام بتعددية الأطراف، والالتزام بأهمية هذه الهيئة، أي مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف المسؤول عن التفاوض بشأن صكوك من هذا النوع، والالتزام بأهمية الشروع، في أقرب وقت ممكن، في إجراء المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وسوف تقوم شيلي بإجراء دراسة متأنية لمشروع المعاهدة الذي قُدم لنا، فضلاً عن دراسة مشروع التفويض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل شيلي على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا، السيد فيرنير باونز.

السيد باونز (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): عرضت بلجيكا بالأمس موقفها العام بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقدم لنا مساعد الوزير رادميكر اليوم عدداً من الأفكار العملية المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. واطلعنا في البيان الذي أدلى به على عنصرين عمليين للغاية هما مشروع تفويض ونص لمشروع معاهدة.

وفيما يتعلق بمشروع التفويض، اسمحوا لي القول بأن بلجيكا ترحب بهذا النص وهي على أهبة الاستعداد للشروع في العمل فوراً ودون تأخير، وذلك انطلاقاً من هذا الأساس بغية إعطاء التفويض صبغة رسمية. وبينما توافق بلجيكا على مثل هذا التفويض لإجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإنها توضح أن ذلك لن يقوض بأي حال من الأحوال الأهمية التي نعلقها أيضاً على مواضيع أخرى. وثانياً، وفيما يتعلق بمشروع المعاهدة، سوف نقوم بإجراء دراسة متأنية للغاية للنص الذي استلمناه للتو.

ومن المعروف جيداً أننا نعلق أقصى درجات الأهمية على إدراج عناصر التحقق الفعال المتعدد الأطراف. ومع ذلك، ومثلما ذكر آخرون قبلي، يمكن أن تُناقش هذه العناصر في مرحلة لاحقة وفي إطار مخصص لذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بلجيكا. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين الموقر، السيد شينغ جنجي.

السيد شينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أيضاً الترحيب بالبيان الذي أدلى به مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية السيد رادميكر، الذي قدم فيه مشروع مقترح أمريكي المتعلق بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفيما يتعلق بمعاهدة وقف الإنتاج، فقد أوضحت موقف وفد بلادي في البيان الذي أدليت به بالأمس، ولن أكرر ذلك هنا. وأود الآن فقط التذكير بما قلته بالأمس وهو: إن الصين تدعم أغراض وأهداف معاهدة وقف الإنتاج. وتدعم توصل المؤتمر إلى برنامج عمل شامل ومتوازن من أجل البدء في أقرب وقت ممكن في العمل الجوهري المتعلقة بقضايا مثل حظر الإنتاج، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ونزع الأسلحة النووية وضمان أمن الدول غير الحائزة على أسلحة نووية. ونأمل أن تبذل جميع الأطراف المعنية جهوداً إيجابية وملموسة في سبيل تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير الصين على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لسفير الاتحاد الروسي الموقر، سعادة السفير فاليري لوشينين.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أصغينا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد رادميكر، ونفهم أن البيان سوف يُعمم على أعضاء المؤتمر لأنه يستوجب أيضاً دراسة متأنية. كما تستحق مبادرة الولايات المتحدة أن تحظى باهتمامنا. إن مسألة منع إنتاج المواد الانشطارية هي بالطبع من القضايا ذات الأولوية، ويجب أن نتذكر أن المناقشات التي أجريناها أثناء جلسات المؤتمر التي عُقدت مؤخراً شهدت تقديم عدد من الأفكار الجادة. كما عرض الموقف الروسي، ونرى أن مشروع المعاهدة الذي قدمه وفد الولايات المتحدة لا يمثل الكلمة الأخيرة. فهو مفتوح للأفكار والتعليقات. ونعتمد دراسة الوثيقة بعناية، لكنني أود، على أية حال، التعبير عن تقديرنا لوفد الولايات المتحدة على هذه المبادرة. وفي نفس الوقت، نعتقد أن تقديم مشروع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لا يمكن ولا ينبغي أن يكون بمثابة عقبة أمام النظر في المواضيع العاجلة الأخرى المدرجة في جدول الأعمال، بما في ذلك منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير الاتحاد الروسي على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا، سعادة السفير بيتكو دراغانوف.

السيد دراغانوف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أزف لكم التهنئة بمناسبة توليكم مهام منصبكم. وأنا سعيد بالطبع لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأود تأكيد دعم وفد بلادي لكم في القيام بأنشطتكم التي يبدو أنها بدأت تثمر.

كما أود أن أنتهز هذه المناسبة للترحيب بالبيان الذي أدلى به مساعد الوزير رادميكر وللتعبير عن دعم وفد بلادي للمبادرة التي قدمها الوفد الأمريكي، ولنص مشروع التفويض. وعلى الرغم من أن مشروع المعاهدة لا يبدو من النظرة الأولى أنه يتضمن جميع العناصر التي يود أن يراها وفد بلادي، فنحن بالتأكيد على استعداد للشروع فوراً في المفاوضات، فهو يتفق بالتأكيد مع أولوية بلادي في مجال نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير بلغاريا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة لممثل الجزائر، السيد حمزة خليفة.

السيد خليفة (الجزائر): سيدي الرئيس، في البداية بودنا أن نشكر حكومة الولايات المتحدة على الاهتمام الذي توليه للإطار المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح والذي انتقل السيد رادميكر إلى جنيف للتعبير عنه. وقد سجل الوفد الجزائري المقترح أو المبادرة التي تقدمت بها حكومة الولايات المتحدة في خصوص حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية أو متفجرات نووية أخرى، وسيتم تحويل هذا المسعى أو هذه المبادرة إلى الجهات المعنية لدراستها حتى يمكننا إبداء مواقفنا النهائية منها. ومثلما جاء به سعادة الممثل الدائم للهند فقد استمعنا أمس وأول أمس لعدة أفكار ووجهات نظر حول هذه المسألة، ونحن متأكدون بأن النقاشات في المؤتمر حول موضوع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بناءً على ما تم تقديمه من طرف الولايات المتحدة ومقترحات الدول الأخرى وأفكارها ستمكنا من إيجاد التوازن المطلوب بين مواقف كل الدول حول هذا الموضوع حتى يتم التوصل إلى موقف يعكس كل العناصر التي تراها دول أطراف مهمة.

ولكن ينبغي أيضاً أن تكون النقاشات حول هذا الموضوع وفي علاقته مع المواضيع الثلاثة الأخرى المطروحة أمامنا، ولا ينبغي أن تكون ولاية مؤتمر نزع السلاح الواضحة منذ تأسيسه رهينة هي الأخرى لمواقف دولة أو أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لسعادة سفير كندا، السيد بول ماير.

السيد ماير (كندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود الانضمام إلى الزملاء الآخرين في الترحيب بالبيان الذي أدلى به مساعد الوزير رادميكر هذا الصباح وما أبداه من تجديد الالتزام بهذا المحفل، وتمثل ذلك على السواء في الأخبار المتعلقة بقيام الرئيس بتسمية سفير جديد لدى مؤتمر نزع السلاح، وأيضاً في تقديم مشروع تفويض ونص يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وسوف نُحيل هذين البندين على الفور إلى أوتواو للمزيد من الدراسة. وفيما يتعلق بالنهج الكندي تجاه معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فقد أعربت عن ذلك في البيان الذي أدليت به في ١٦ أيار/مايو ولن أكرر ذلك الآن.

وأعتقد أن علينا الإقرار بأن إجراء أي مفاوضات رسمية تتعلق باتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية يستوجب إدراجه في برنامج عمل متفق عليه، وتلك هي المشكلة التي يعاني منها هذا المحفل منذ سنوات. وقد أعرب مساعد الوزير رادميكر عن بعض التشاؤم إزاء نجاح أي نهج خاص بصفقة شاملة في هذا الصدد. لكنني أود توضيح نقطة وردت في البيان الذي أدلى به، ولسوء الحظ لم توزع علينا نسخة من النص، لكن اعتقد أنني لاحظت بشكل دقيق أنه أشار إلى أن الولايات المتحدة ترى عدم وجود حاجة إلى التفاوض بشأن أي اتفاقات جديدة تتعلق بالفضاء الخارجي، أو نزع الأسلحة النووية أو الضمانات الأمنية السلبية، وذلك بالطبع رأي مشروع بالنسبة للولايات المتحدة، لكن أود أن أذكر بأن المناقشات وحدها هي المطروحة في الوقت الراهن بالنسبة للمقترحات الرئيسية، مقترحات الحل الوسط التي قدمت لهذه الهيئة، مثل مقترح الرؤساء الخمسة وغيرها من المقترحات التي أشير إليها فيما يتعلق بالفضاء الخارجي ونزع الأسلحة النووية، ولن يمانع الأمريكيون عادة من

الدخول في مناقشات جيدة وحوار جيد وصريح بشأن هذه المسائل، واعتقد أن الولايات المتحدة يمكن أن تساهم بشكل كبير في إعادة هذه الهيئة إلى المسار الصحيح الذي نطمح إليه جميعاً، إذا توفرت لديها الرغبة في الانفتاح والاستماع إلى آراء الآخرين بشأن هذه المواضيع، مع العلم أنهم لن يبلغوا مرحلة المفاوضات دون موافقتها الصريحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير كندا على البيان الذي أدلى به. ولا يوجد وفد آخر يرغب في الإدلاء ببيان الآن بشأن هذه المسألة بالتحديد. واسمحوا لي مرة أخرى بتوجيه الشكر إلى وفود جنوب أفريقيا ونيجيريا والبرازيل على تكرمهم بالسماح لوفود أخرى بأخذ الكلمة قبلهم. وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا، السيد يوهان كيلرمان.

السيد كيلرمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود فقط الإشارة إلى أن مداخلتي سوف تقتصر على مسألة المخزون في سياق معاهدة المواد الانشطارية.

وثمة تباين فعلي في وجهات النظر، منذ بداية المداولات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في أغراض الأسلحة النووية أو المتفجرات النووية الأخرى، بشأن إدخال أو عدم إدخال مخزونات المواد الانشطارية في نطاق مثل هذه المعاهدة. ويقول البعض إن معاهدة المواد الانشطارية ينبغي فقط أن توقف إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل، بينما يرى آخرون ضرورة التعامل أيضاً مع المخزونات. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن هذه النهج المتعددة ذات صلة أيضاً بجوانب المعاهدة المتعلقة بترع الأسلحة النووية ومنع انتشارها.

إن التجربة التاريخية لجنوب أفريقيا فيما يتعلق بالتخلص من برنامج الردع النووي المحدود الذي كانت تمتلكه وما تلاه من التحقيق المتعلق "بالاستكمال" والذي قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد منحها معرفة متعمقة لما يمكن توقعه من معاهدة يمكن أن تمنع إنتاج مواد انشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية.

ولكي تكون معاهدة المستقبل المتعلقة بالمواد الانشطارية موثوقة فعلاً، ينبغي أن يتضمن نطاق تطبيقها المواد المخزونة. وما لم يتم ذلك، فإن وجود مخزونات من المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية قد يعني ضمناً وجود مجال لا يخضع للتحقق من "وقف الإنتاج"، لأن المواد المخزونة قد تستخدم في إنتاج المزيد من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، من الواضح أن الوقف التام لإنتاج المواد الانشطارية قد يترك مع ذلك ما يكفي من المواد المتاحة لزيادة - وليس خفض - عدد الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، ترى جنوب أفريقيا أن إدراج المخزونات سوف يمنح معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية صفة حقيقية تتعلق بترع الأسلحة النووية.

وتتناول ورقة عملنا المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قضية المخزونات دون تجاهل الحقائق التي يفرضها إنتاج المواد الانشطارية خلال فترة زمنية، لا سيما إذا كانت فترة طويلة. وفي هذا الصدد، تتناول الورقة أيضاً مسألة المواد الصالحة للاستخدام في الأسلحة والتي حوّل استخدامها من الأسلحة النووية إلى الأنشطة السلمية، أي بمعنى آخر المواد التي أُعلن عن أنها فائضة. وسوف تُدرج مثل هذه المواد في قوائم الجرد الأولية للدول

وتخضع لآلية التحقق المنصوص عليها في المعاهدة. أما المواد الفائضة التي يُعلن عنها بعد دخول المعاهدة حيز النفاذ، فسوف تُضاف بصورة نهائية إلى قائمة الجرد الأولية.

إن تباين وجهات النظر في الوقت الراهن والانعدام الواضح للاتفاق بشأن إدراج المخزونات في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لا يجب أن يؤدي إلى وقف المفاوضات بشأن المعاهدة إلى حين تسوية هذه المسألة على نحو يرضي الجميع. فهذه المسألة يمكن وينبغي بالتأكيد أن تُناقش أثناء المفاوضات، وينبغي أن تكون نتيجة المفاوضات هي التي تحدد نتيجة قضية المخزونات، وذلك بنفس الطريقة التي سوف تُتبع أيضاً لمناقشة الجوانب الأخرى في المعاهدة والاتفاق بشأنها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا، السيد أ. م. كادافا.

السيد كادافا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد نيجيريا الكلمة أثناء فترة رئاستكم، أرف لكم أحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم تعاوننا ودعمنا لكم أثناء فترة رئاستكم. وسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة بسلفيكم سفير بولندا وسفير جمهورية كوريا على توجيههما لعملنا أثناء توليها رئاسة المؤتمر. لقد أعاد الرؤساء الستة معاً الروح إلى مؤتمر نزع السلاح.

لقد ظلت قضية المواد الانشطارية مسألة خلافية بقدر ما هو الحال بالنسبة لنزع الأسلحة النووية. ومنذ قدومي إلى جنيف، لم أسمع صوتاً واحداً يعارض الشروع في المفاوضات المتعلقة بالمواد الانشطارية. وتمثل الخلاف في ما إذا كان علينا اعتماد نهج الحد الأدنى أم نهج الحد الأعلى في التعامل مع القضية، أو اعتماد نهج شامل ومتوازن أم نهج انتقائي في التعامل مع قضايا نزع السلاح. إن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو في غاية الأهمية بالنسبة لمن يرغبون التركيز على نزع الأسلحة النووية، وكذلك بالنسبة لمن يجذبون اتخاذ إجراءات عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويعتقد الوفد النيجيري ضرورة التصدي للمواد الانشطارية بصورة شاملة بغية تسريع نزع الأسلحة النووية وتحقيق أهداف منع الانتشار، وذلك من أجل تعزيز الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلادنا أن عملنا المتعلق بالمواد الانشطارية ينبغي أن يغطي المسائل المتعلقة بالتعريف، وتواريخ الإنتاج، والمخزونات، والتخزين المأمون، والإنتاج في الوقت الحاضر والمستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية ينبغي أن تكون قابلة للتطبيق عالمياً ويمكن التحقق منها بفعالية بواسطة آليات الامتثال. ونحن ندرك أنه لا يوجد تحقق كامل بنسبة ١٠٠ في المائة، لكنه قد يكون فعالاً.

وقيل إن عملنا ينبغي أن يستبعد تتبع تواريخ الإنتاج والمواد المخزونة لأن ذلك سيكون صعباً ويُعد ضرباً من التدخل. وقُدِّمت حجج تتعلق باستبعاد التحقق وآليات الامتثال. وأدرجت المخزونات والتحقق والامتثال في صكوك أخرى من صكوك نزع السلاح نظراً لأهميتها بالنسبة لتحقيق الأهداف المحددة لهذه الصكوك. فلماذا لا ينبغي إدراج هذه العناصر في عملنا المتعلق بالمواد الانشطارية؟ فقد قال بعض الخبراء، بمن فيهم الخبراء الذين قدموا عروضاً أثناء المناقشة المواضيعية التي بدأناها هذا الأسبوع، إن من الممكن علمياً إدراج هذه العناصر في معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية. ويُعد إدراج هذه العناصر في غاية الأهمية بالنسبة للشفافية وبناء الثقة، فهما على

قدر كبير من الأهمية لإنجاح جهودنا. وترى نيجيريا أن أي محاولة لاستبعاد المواد المخزونة سوف توجد عدم ثقة وتشكيك، على سبيل المثال. وسوف يرى البعض في ذلك سبباً أو تصريحاً يُمكنُ الحائزين على هذه المخزونات من الاستمرار في البحوث النوعية وتطوير جيل جديد من الأسلحة النووية، فضلاً عن تحسين الموجود منها. فالتحقق جوهرى لكفالة الامتثال. وترى نيجيريا أن وضع معاهدة تتعلق بإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة لا تتضمن أحكاماً للتحقق والامتثال لن يساعدنا على إحراز تقدم في سبيل تحقيق أهدافنا المتمثلة في القضاء التام على الأسلحة النووية وانتشارها، بما في ذلك القضاء على سرقة هذه المواد وتحويلها بطريقة غير مشروعة إلى جهات غير الدول. وكيف يتسنى لنا التعامل مع الشواغل و/أو الشكوك المتعلقة بالتحايل، في حالة عدم وجود أحكام تتعلق بالتحقق والامتثال؟ ودعونا نتعلم من خبرات الاتفاقيات الأخرى التي تتضمن أحكاماً غير فعالة في مجالي التحقق والامتثال. إذ بدأ مباشرة بعد دخول هذه الصكوك حيز التنفيذ إجراء مفاوضات تتعلق بوضع بروتوكولات لمعالجة أوجه القصور. وفي هذا الصدد، تعتقد نيجيريا أن وجود آلية تحقق وامتثال فعالة وقابلة للتطبيق على نطاق عالمي هو جوهرى لكي يصبح نطاق عملنا المتعلق بالمواد الانشطارية شاملاً بحيث يغطي التعاريف والمواد المخزونة والتخزين المأمون والإنتاج في الحاضر والمستقبل. ونيجيريا تواقفة إلى أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح عمله المتعلق بالمواد الانشطارية، على نحو ما اقترحه الرؤساء الخمسة، أو المتعلق بأي مقترح آخر قد يحظى بتوافق الآراء في المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسعادة سفير البرازيل، السيد كارلوس دا روشا بارافهوس.

السيد دا روشا بارافهوس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة أثناء فترة رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنيكم على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم إمكانية الاعتماد التام على تعاون الوفد البرازيلي. وأود أيضاً أن أعرب عن ارتياحنا وترحيبنا بالسفير تيم كولي بصفته الجديدة كتائب للأمين العام للمؤتمر.

ويعلق وفد بلادي أهمية كبيرة على العملية التي بدأها الرؤساء الستة مع بداية عمل هذا العام بغية ضمان إجراء مناقشات منظمة ومركزة بشأن جميع القضايا المدرجة في جدول أعمالنا، وذلك بغرض توصيل مؤتمر نزع السلاح إلى وضع جدول أعمال والشروع في المفاوضات الجوهرية. وفي هذا الصدد، يطيب لي أيضاً أن أشيد بسلفكم، سعادة السفير بارك إن - كووك، على ما بذله من جهود لتنظيم مناقشات مفيدة للغاية تتعلق بقضية نزع الأسلحة النووية، وهي من الأولويات الأساسية لوفد بلادي، وعلى تجميعه المفيد للقضايا الهامة المثارة وتعميمها على الأعضاء.

وكما أعلن ممثلنا الخاص المعني بقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار في هذه القاعة قبل بضعة أسابيع. "مثلما شهدنا أثناء المناقشات المنظمة المتعلقة بالبندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا، هناك قضايا لا حصر لها يمكن أن تشكل إطاراً جوهرياً لإجراء مناقشات في إطار لجنة مخصصة للتعامل مع نزع الأسلحة النووية".

وفي سياق العملية التي وافق عليها الرؤساء الستة، نرحب أشد الترحيب بمبادراتكم المتعلقة بعقد جلسات عامة رسمية وغير رسمية على السواء، تصاحبها مناقشات تفاعلية مع الخبراء بشأن المواد الانشطارية. ومما لا شك

فيه أن هذه التوليفة الواعية التي تجمع بين الاعتبارات السياسية والخبرة التقنية يمكن أن تسهم في تعميق دراسة كافة جوانب المفاوضات المقترحة المتعلقة بوضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية. إن الحاجة إلى اعتماد صك دولي يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية تتسم بأهمية متزايدة في بيئة دولية يتعاضم فيها خطر وقوع مثل هذه المواد في أيدي جهات غير الدول.

وأود القول بوضوح إن وفد بلادي يجذب بدء المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو المتفجرات النووية الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن نطاق مثل هذه المعاهدة يجب أن يُحدد بوضوح من أجل الحفاظ على حق الدول الراسخ في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية.

وينبغي إجراء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس المعايير التي وضعتها ولاية شانون في عام ١٩٩٥. ومعنى آخر، نعتقد أن أي معاهد تتعلق بالمواد الانشطارية ينبغي أن تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق الفعال على نطاق دولي. ومع ذلك، ومثلما أشرنا سابقاً أثناء المرحلة الأولى من عملنا هذا العام، فإن تباين المواقف بشأن الطابع المحدد للتحقق لا ينبغي أن يعوق بدء المفاوضات.

إن القيام مؤخراً بتقديم عدد من أوراق العمل المثيرة للاهتمام سوف يساهم بالتأكيد في إجراء مناقشات أكثر تركيزاً تتناول جميع القضايا المعقدة التي يجب التعامل معها أثناء المفاوضات مثل، التعاريف والنطاق والمخزونات، وما إلى ذلك.

ونرى من جانبنا أن المعاهدة المتعلقة بالمواد الانشطارية ينبغي أن تعالج مسألة المخزونات الموجودة. وسوف يقود مثل هذا النهج إلى إجراء مفاوضات لوضع صك متعدد الأطراف يكون بمثابة النتيجة الطبيعية اللازمة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبالتالي يشمل هذا الصك الشواغل المتصلة بترع السلاح وعدم الانتشار على حد سواء.

ودعونا نأمل في إمكانية احتفاظ مؤتمرا بنفس القدر من الاهتمام والحوار التفاعلي خلال الأسابيع القادمة. إن الديناميات التي تطورت مع عملية المناقشات المنظمة للرؤساء الستة ينبغي أن تساعدنا على تحقيق الاتفاق السياسي الذي لا غنى عنه بشأن وضع برنامج عمل يمكننا من التقدم من مرحلة المناقشات إلى مرحلة المفاوضات.

ويجب أن نكون قادرين على إظهار أن مؤتمر نزع السلاح يظل هو المحفل الهام على الصعيد السياسي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وأخيراً، أود توجيه الشكر إلى مساعد الوزير رادميكر على العرض الذي قدمه. ونعتقد أنه قد أدلى ببيان هام، مثلما أشار مندوبون آخرون هنا. وسوف نقوم بدراسة متأنية لمقترحه المتعلق بالمعاهدة. وسوف نحيله بالتأكيد إلى برازيليا، لكن نعتقد أن من المهم التأكيد، كما فعل الآخرون، على الالتزام بمؤتمر نزع السلاح وبتعددية الأطراف وبالمفاوضات - وأعتقد أنه أكد ذلك أيضاً في خطابه - مع مناقشة جميع القضايا الأخرى المدرجة في جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير البرازيل على البيان الذي أدلى به وعلى كلماته الطيبة وتشجيعه للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير اليابان الموقر، السيد يوشيكي ماين.

السيد ماين (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بينما لا نزال نعمل في الإطار الرسمي، أود تقديم بعض الملاحظات بغية تسجيل أفكارنا بصورة رسمية بشأن المخزونات.

هناك ملاحظة عامة وملاحظتان عمليتان. وتتعلق الملاحظة العامة بفكرتين هامتين، تتعلق إحداها بالمخزونات الموجودة وما يعنيه ذلك، وتتعلق الأخرى بإدراج هذه المخزونات ضمن نطاق المعاهدة. ونعتقد أن من الضروري توضيح هاتين الفكرتين. ومن هذا المنطلق، أود الشروع في تناول الملاحظتين العمليتين.

أولاً، ينبغي منع نقل مخزونات الأسلحة النووية إلى بلد ثالث. ومع أن علينا الانتظار إلى حين الاتفاق من خلال المناقشات على إمكانية إدراج حظر على التخزين (أي بمعنى آخر، فرض خفض الأسلحة مستقبلاً والالتزامات المتعلقة بالتخلص منها)، فمن الأجدد أن ندرس إضافة تدابير لتعزيز الشفافية مثل، الإعلانات الطوعية القائمة على الحصر والمراقبة من قبل الدولة؛ فضلاً عن أعمال التزامات الحماية المادية.

ويتعلق الأمر التالي بوجوب منع تحويل المخزونات من الاستخدام العسكري التقليدي إلى استخدامها لأغراض الأسلحة النووية. وقد أُشير إلى أن التحقق من عدم تحويل الاستخدام هو مسألة صعبة من منظور السرية العسكرية. ومع ذلك، قد يكون من الممكن دراسة فرض التزامات تتعلق بمنع تحويل المخزونات إلى بلد ثالث، أو فرض رقابة صارمة على هذا النوع من عمليات التحويل؛ والإعلانات الطوعية القائمة على الحصر والمراقبة من قبل الدولة؛ فضلاً عن فرض التزامات الحماية المادية من منظور تعزيز الأمن النووي.

ومثلما ذكر أعلاه، فإن المخزونات التي أُعلن أنها فائضة ينبغي منع إعادة استخدامها لأغراض الأسلحة النووية (الاستخدام في الأسلحة النووية والاستخدام العسكري التقليدي). وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالمخزونات التي أُعلن أنها فائضة، يمكن دراسة فرض التزامات تتعلق بإخضاع مثل هذه المخزونات للتحقق وخفضها والتخلص منها في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على البيان الذي أدلى به. وبذلك نصل إلى نهاية قائمة المتكلمين المعدلة لهذا اليوم. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو أن أحداً يرغب في أخذ الكلمة.

أو أن أتقدم لكم بجزيل الشكر على تفهمكم وتعاونكم وعلى البيانات التي أدليت بها.

وقبل رفع هذه الجلسة العامة الرسمية، أود تناول بعض الجوانب التنظيمية المتعلقة بالجلسات التي ستُعقد خلال الأيام المتبقية على فترة رئاستي. وكما تعلمون، فإن يوم الثلاثاء القادم الموافق ٢٥ أيار/مايو هو عطلة رسمية للأمم المتحدة وسيكون قصر الأمم مغلقاً. وعليه، ينبغي جدولة الجلسة التامة لتُعقد في يوم آخر، ما لم ترغبوا في عقدها في مكان آخر. وربما تعلمون أيضاً أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يخطط لتنظيم حلقة دراسية مدتها يومان خلال الأسبوع القادم بعنوان "الاستناد إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

لعام ٢٠٠٥". ومن أجل التوفيق بين الحدين، أي الجلسة العامة للمؤتمر والحلقة الدراسية التي ينظمها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، أود أن أقترح أن يعقد المؤتمر جلسته العامة الأسبوع القادم يوم الاثنين الموافق ٢٢ أيار/مايو في تمام الساعة ١٥/٠٠. وسيكون ذلك هو الأسبوع الأخير لفترة رئاسي، وقد تخصصت الجلسة العامة المزمع عقدها يوم الاثنين للانتهاء من المناقشات المركزية المنظمة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وإذا كانت قائمة المتكلمين أطول من الوقت المتاح لتلك الجلسة، فسوف نستأنف العمل في اليوم التالي، أي يوم الثلاثاء، حوالي الساعة ٩/٣٠، لكن هذه مجرد خطة للطوارئ. وأود التأكيد على أننا وضعنا في الاعتبار احتمال أن تبدي الوفود الرغبة في أخذ الكلمة في هذه المناسبة، ومثلما ذكرت، لا نود أن يؤدي ضيق الوقت إلى صد أو رفض الطلبات التي تقدم لأخذ الكلمة.

وفي هذا الصدد، أود أن التمس مشورتكم بشأن مدى الحاجة إلى إجراء مشاورات رئاسية قبل صباح يوم الاثنين. وإذا رأت المجموعات وجود ضرورة لمثل هذه المشاورات، فأنا على استعداد لعقد اجتماع للرؤساء اليوم أو غداً، وليس يوم الاثنين، لأن ذلك سيكون بلا جدوى.

وستعقد الجلسة العامة التالية اليوم في تمام الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة. ووفقاً لجدول الجلسات، سوف تُتاح للمؤتمر فرصة تناول أي موضوع يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ونظراً لعدم وجود متكلمين آخرين يودون مخاطبة الجلسة العامة لهذا اليوم، أرفع الجلسة وأدعو إلى عقد جلسة عامة غير رسمية بشأن المخزونات. وستكون الجلسة غير الرسمية مفتوحة كالمعتاد لأعضاء المؤتمر، والدول التي تتمتع بصفة المراقب، فضلاً عن الخبراء الأعضاء في وفود بلدانهم. وأود أيضاً إعلان أن هذه الجلسة غير الرسمية ستبدأ الساعة ١٢/١٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠
